الباب الثالث

التعددية والإصلاح السياسى

الفصل الأول: التعددية الدينية والسياسية ـ
الفكرة الإسلامية للدولة والمجتمع.

الفصل الثانى: كيفية مواجهة الفساد.

الفصل الثالث: الإصلاح السياسى والدستورى.

الفصل الرابع: فرص الإصلاح فى الدول العربية تحت
ضغوط أزمة العراق.

الفصل الخامس: مفهوم الجماعات الإسلامية للإصلاح السياسى
تصور حزب الوسط عن الإصلاح السياسى.

الفصل السادس: إشكاليات الإصلاح السياسى والتغيير.

الفصل الأول

التعددية الدينية والسياسية ـ

الفكرة الإسلامية للدولة والمجتمع(*)

❑ التطور التاريخي لموقف الجماعات السياسية المصرية من قضية التعددية

إن فكرة التعددية بكل أشكالها الثقافية والفكرية والدينية والسياسية إلخ...، فكرة تطورت النظرة إليها على مر العصور وفق مقتضيات الحال في كل عصر. ينطبق هذا الأمر في العالم العربي والإسلامي وكذلك في المجتمع الغربي الأوروبي والأمريكي، ومعظم المجتمعات البشرية.

وعليه حين استقرت التعددية السياسية في العالم الغربي الحديث بدأت تبحث عن وجهة نظر المجتمعات الأخرى في هذه المسألة، وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد انتهاء مرحلة الاستعمار في الجنوب، ومنها العالم العربي والإسلامي.

كان العالم العربي وبخاصة مصر ينتشر فيها أربع مدارس سياسية وفكرية منذ بداية القرن العشرين، وهي التيار الاشتراكي اليساري والتيار الإسلامي والتيار الليبرالي والتيار القومي العروبي. وفي ذلك الوقت كانت القضية الأولى المقدمة على كل القضايا هي قضية الاستقلال والتحرر من الاستعمار الإنجليزي آنذاك، وكانت هناك تعددية مقيدة بقيود الاستعمار، وكان هناك برلمان وأحزاب وجماعات سياسية

(*) ورقة مقدمة لندوة «وجهات النظر الإسلامية في المجتمعات العلمانية» التي نظمها بيت الثقافات العالمية ببرلين (ألمانيا) ٢١، ٢٢ يونيو ٢٠٠٢م .

وصحف... إلخ حتى عام ١٩٥٢م حيث جاءت حركة ضباط الجيش المصري لتغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري ثوري، وبعدها ببضع سنوات تم خروج الجيش الإنجليزي من مصر، ووُضع الثوريون الجدد وهم من التيار القومي في موضع السلطة، فتم التراجع عن الهامش الديمقراطي في التعدد، ومنعت الأحزاب السياسية كلها لاتهامها بالفساد، وحلت الجماعات الدينية السياسية (الإخوان المسلمون). وكان النظام الناصري نسبة للرئيس «عبد الناصر» مهتما بقضايا أخرى مثل التنمية والتحول الصناعي والصراع العربي الإسرائيلي والمد القومي العربي وعدم الانحياز... إلخ.

وبالتالي تراجعت فكرة الديمقراطية والحياة النيابية السليمة وكذلك التعددية، وأصبح هناك حزب واحد حاكم هو الاتحاد الاشتراكي حتى عام ١٩٧٠م عند وفاة الرئيس عبدالناصر ومجيء الرئيس السادات للسلطة، وفي عام ١٩٧٤م بدأ التحول نحو الانفتاح الاقتصادي على العالم والغرب خاصة، وفي عام ١٩٧٦م بدأ التعدد بالمنابر الثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكي وهو يمين ووسط ويسار، ثم تحولت إلى أحزاب وبدأت فكرة التعددية السياسية، ولكنها ظلت حتى الآن مقيدة، أي أنها تعددية مقيدة من السلطة وغير مكتملة من حيث التداول السلمي للسلطة وحرية تكوين الأحزاب بشكل كامل وحرية إصدار الصحف... إلخ.

بعد هذه الفترة بدأت الرؤية الفكرية للتيارات الأربعة السياسية تتباين في الموقف من التعددية السياسية.

وأصبح التيار الأكثر انتشارًا في الشارع والمجتمع هو التيار الإسلامي بتشكيلاته المختلفة، وظهرت في داخله رؤى متعددة، فمنها رؤية ترفض التعددية بشكل قطعي، ورؤية تقبلها بقيود شديدة، وثالثة تقبلها بشكل أكبر تسامحًا.

وعليه فكاتب هذه السطور يعبر عن مشروع سياسي إسلامي جديد (تحت التأسيس) وهو حزب الوسط المصري وهو حزب مدني ذو مرجعية إسلامية تنتمي للرؤية الثالثة التي أشرت إليها بشأن التعددية.

❑ التعددية الدينية والسياسية... رؤية إسلامية معاصرة

● التعددية الدينية

يؤمن الإسلام بأصلين مهمين وهما الوحدة الإنسانية والتعدد الديني. فالوحدة الإنسانية هي المترتبة على أصل الخلق من أب وأم واحدة، والتعدد الديني هو المترتب على توالي رسل اللّه وكتبه على بني الإنسان، فآمن بكل نبي وكتاب من شاء اللّه له أن يؤمن وكذب به آخرون فأنكروا وكفروا وأشركوا.

فالأصل الأول أي الوحدة الإنسانية بينها اللّه تعالى في القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾...

[الحجرات: ١٣].

وقال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء الآية ١].

والأصل الثاني وهو التعدد الديني ثابت بنصوص كثيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن هذه النصوص ما ذكرته سورة البقرة عن أهل الأديان. ففي قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾

[البقرة: ٦٢].

وكذلك في سورة الحج قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [سورة الحج الآية ١٧].

وبالتالي آمن الإسلام بوجود منتمين لأديان مختلفة منها السماوي كاليهود والنصارى ومنها الوضعي كالمجوس ومنها الملحد كالكفار والمشركين .

ودعا الإسلام للتعايش بين أهل الأديان جميعًا شريطة عدم العدوان وعدم

الإخراج من الأراضي والتآمر للإخراج من الأرض (احتلال الأرض) فإذا لم يفعلوا ذلك دعا الإسلام إلى البر أي القسط والعدل والتعاون، وهناك نص في القرآن على هذا المعنى في سورة الممتحنة الآيتين الثامنة والتاسعة، وعلى هذا شجع الإسلام على أخوة الإنسانية وعلى شركاء الوطن وجيران الدار وزملاء العمل وأصدقاء الحياة مهما اختلفت الأديان طالما توافر بينهم شرط عدم العدوان واحتلال الأرض. فغير المسلم الذي لا يحارب الإسلام تكون مودته واجبة وصلته فريضة دينية.

● التعددية السياسية

التعددية السياسية تعني في جوهرها التسليم بالاختلاف: التسليم به واقعًا لا يسع عاقلًا إنكاره، والتسليم به حقًّا للمختلفين لا يملك أحد أو سلطة حرمناهم منه وهي توصف بالموضوع الذي يكون الاختلاف حوله والذي ينحصر نطاقه فتكون سياسية أو اقتصادية أو دينية أو عرقية أو لغوية أو غير ذلك.

والتسليم بالتعددية السياسية تبعًا للتسليم بحق الاختلاف تعود بغير كبير جهد إلى التسليم بحق التعددية في المذهب السياسي.

والمنتمون للفكر السياسي الإسلامي كثيرًا ما يهربون من تفاصيل الرؤية الإسلامية السياسية ويكتفون بالشعارات الكبيرة العامة.

وهذا الأمر لا يكفي للإجابة عن تصور واقعي يمكن فهمه والتعامل معه قبولًا ورفضًا، فمن وجهة نظرنا أن مصادر الإسلام الرئيسية وهي القرآن والسنة لم تحدد نظامًا معينًا للحكم، ولكنها حددت القيم الإسلامية التي يجب أن تتمسك بها الأمة وتحاكم بها الحاكمين إليها، وهذه القيم يسميها الفقهاء والمفكرون الإسلاميون «القواعد العامة». **وعلى سبيل المثال:**

١- الحرية كقيمة إسلامية ملزمة كفلها الإسلام للإنسان منذ كان وهي فطرة اللَّه الذي فطر الناس عليها.

٢- المساواة بين الناس في تطبيق القانون وفي ممارسة الحقوق والحريات العامة

أصل إسلامي أصيل لا يجوز العدوان عليه، ولا استثناء فيه.

٣- اختيار الحاكم يجب أن يتم بإرادة الأمة الحرة، لأن الشورى أساس الاختيار. ولم يوضع أسلوب مفصل وثابت لتطبيق الشورى، ولعل الأسلوب الأفضل في زماننا هو تقرير حق الشعب في اختيار رئيس الدولة ونوابه بالاختيار الحر المباشر، وهو حق لجميع المواطنين. ويجب أن تكون التولية لمدة يحددها الدستور وأن يكون لهذه المدة حد أقصى لا يعاد بعدها انتخاب الشخص نفسه، وهذا الاختيار يكون بين أكثر من مرشح أي في ظل التعددية.

٤- الأمة مصدر السلطات وهي صاحبة الحق الأصيل في تحديد المشروعية للدستور أو القانون أو اختيار الأفراد.

٥- حق المواطنة مكفول لجميع أبناء الوطن أيًا كانت ديانتهم، وهم متساوون جميعًا في الحقوق والواجبات.

٦- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان شرعيان تقوم بها نظم الإسلام كافة، وهي أشبه الآن بحرية النقد والتعبير والمعارضة.

وعلى هذه القواعد فإن أي وسيلة عصرية مناسبة لتحقيقها فهي مقبولة شرعًا وعقلًا وواقعًا، وبالتالي كل أساليب الديمقراطية التي تبدأ بالتعددية السياسية والفكرية في الأحزاب والجماعات والجمعيات المدنية والمحكومة بهذه القواعد والقيم مقبولة ومرحب بها. والتداول السلمي للسلطة وحرية الانتخاب للسلطة العليا وللمجلس النيابي والمحاسبة والشفافية وكذلك المعارضة والتعبير عن الرأي، كلها أسس إسلامية صحيحة من وجهة نظرنا وندعو إليها.

ونرفض رفضًا قاطعًا منع أي قوة سياسية تريد أن تؤسس مشروعًا سياسيًا لتعبر فيه عن وجهة نظرها ليكون الحكم في النهاية هو الشعب صاحب الاختيار وفق القواعد الكلية المنظمة لهذا النشاط في الدستور والقانون وتحت رقابة القضاء الحر النزيه المستقل، فقوة أي فكرة أو مشروع في حجتها وفي قبول الناس لها وقدرتها على العيش والاستمرار بشكل طبيعي وليس قسريًا.

• التعددية السياسية الإسلامية(*)

هناك قضايا داخل الرؤية الإسلامية تحتاج لإعادة نظر ونقاش طويل وتغيير فيما هو سائد من فكر وثقافة، إما لأن الأفكار السائدة غير صحيحة بالمعايير الإسلامية المنصفة، أو ثقافة سائدة وهى غير إسلامية بالأصل مثل ثقافة الاستبداد مثلا، وبمناسبة ما أثير فى الفترة الأخيرة حول علاقة حزب الوسط بجماعة الإخوان والأزمة التى حدثت نتيجة تصريحات الأستاذ/ محمد مهدى عاكف مرشد الإخوان المتكررة فى هذا الشأن وتعليق بعض من الأطراف حول هذا الموضوع، برزت فى ذهنى القضية المفتاح لهذا الأمر و المفسرة له أيضا، وهى قضية التعددية فى الرؤية الإسلامية، سواء كانت هذه التعددية فى الناحية الفكرية والمذهبية الفقهية أو كانت فى التعددية السياسية سواء من ناحية الفكر أو التنظيم.

وحيث إن الموضوع المثار الآن مرتبط بالتعددية السياسية فسنذكره فى هذه الإطلالة على هذا الموضوع، ولأن المسلمين الأوائل عرفوا التعدد الفقهى والمذهبى ولم يُفسر هذا على أنه فرقة واختلاف ولكنه على أساس يغنى الفكر ويطور البشرية كلها، لكن كثيراً من الإسلاميين وفى الحركات الإسلامية نظروا للتعدد الفكرى والسياسى نظرة سلبية سواء من ناحية الفكر أو من ناحية السلوك، ومع أن فقهاء عدول وثقات من وزن فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى قالوا إن المذاهب أحزاب والأحزاب مذاهب فى الإسلام، فهذا معناه أن الإسلام الذى عرف تعدد المذاهب هو نفسه يقبل بتعدد الأحزاب فضلا عن قبوله بفكرة وجود الأحزاب أساسا حيث إن البعض كان يعتبر أن الحزب فكرة مستوردة ومتصادمة مع الإسلام، فكان رد الشيخ وأمثاله من العلماء العدول عن هاتين الفكرتين.

والحقيقة أن كثيراً من قيادات الحركات الإسلامية المختلفة يقرون بالتعددية قولا أى من الناحية النظرية، لكنه فى الواقع العملى لا يقبلون ذلك بالرغم من عدم إعلانهم هذا الأمر بشكل مباشر وصريح؛ لهذا نحن جميعا ـ معشر المنتمين للحركة الإسلامية والتيار الإسلامى الواسع بكل أشكاله وتكويناته ـ محتاجون لقبول فكرة التعددية السياسية فى نفوسنا وعقولنا وتدريب أنفسنا على ذلك بشكل عملى، ومن ذلك يجب

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون الإلكترونية بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠٠٦ .

أن نقبل أن نتحدث عن الفروق بين هذه الفصائل والحركات والأحزاب والجماعات من حيث الفكر والمضمون الفكرى والسياسى ومناقشته بهدوء، حتى نشرك معنا الرأى العام ليحكم على أى الأفكار هى المعبرة أكثر وأنسب عن الإسلام روحا ونصا، أى الأفكار البشرية التى نقدمها جميعا حيث إن ما نقوله جميعا هو (فهم بشرى للإسلام) لأن الإسلام يتم التعبير عنه من خلال البشر الذين فهموه وخاصة فى مساحات الاجتهاد والمساحات التى لم يأت فيها نص ومساحات النص العام غير المفصل وكثير مثله، فمن حق البشر أن يفهموا هذه النصوص وغيرها، ولا يعتبرون أن فهمهم هو فقط الفهم الصحيح، فالحق يتعدد، والاجتهاد البشرى قابل للصواب والخطأ.

ويجب أن نتقبل جميعا النقد، وخاصة إذا كان موضوعيًا، ونبتعد عن التجريح الشخصى والاتهامات؛ لأن هذه الوسائل تقلل من مقدار من يستعملها.

فمثلا أخى(*) وجه لنا فى مقاله نصيحة مقبولة جزاه الله خيرا عليها، أما أخى(*) فى مقالة له منشورة أمس ذكر فقرة فُهم منها أن حزب الوسط يمكن أن يُستغل من جانب الدولة لضرب الإخوان، وعاتبته تليفونيا لأنه هو الذى يعلم كثيرًا من الشخصيات المؤسسة لهذا الحزب وتاريخها وسلوكها يمنع عنها هذا الاحتمال فنفى مشكورا أن يكون هذا قصده؛ لأننا اتفقنا على أن أى طرف يمكن أن يكون قصده سيئًا بمحاولة استخدام طرف لضرب طرف، لكن هذا الأمر يتوقف على الطرف المعنى هل يقبل دينا وخلقا وتاريخا على أن يقوم بهذا الدور أم لا، فعلى كل الأحوال كما قلت إن أخى نفى أن يكون قصده كذلك، فجزاه الله خيرا.

الخلاصة: إننا (كإسلاميين) كما قلت نحتاج لتعديل التعددية السياسية والتدريب عليها؛ لأن فى هذا نفعًا كبيرًا للإسلاميين والوطن والبشرية كلها.

(*) رفضت ذكر أسماء الإخوة المقصودين لأن نص كلامهم غير منشور هنا.

الفصل الثاني

كيفية مواجهة الفساد(*)

الفساد في وجهة نظري هو كل اكتساب أو تربح أو حصول على منفعة بغير الطريق الحلال الذي نظمه الدستور والقانون، وهو له أشكال كثيرة ومتنوعة ليس المجال هنا لحصرها، فالجميع يعرفها وهي أشبه بتعريف الذنب «هو ما حاك في الصدر وخشي أن يطلع عليه الناس».

والفساد تحول الآن من فساد أفراد إلى فساد هيكلي، أي أنه موجود في أماكن كثيرة ووصل إلى مستويات مختلفة. ولذلك لمواجهة الفساد هناك أشياء كثيرة مطلوبة لهذه المواجهة.

أولها: الإرادة السياسية لمحاصرة هذه الظاهرة تمهيدًا للقضاء عليها نهائيًا أو جعلها في أدنى مستوياتها مثل باقي الأمم المتحضرة، فهي وإن كان بها فساد ـ وهو كذلك ـ فهو محدود جدًا ومحاصر ويواجه بقسوة حين يكتشف.

الأمر الثاني: هو تحسين حالة المعيشة للموظف البسيط الذي تدفع الحاجة البعض منهم أحيانًا إلى قبول الرشوة والانزلاق في طريق الفساد، وإن كانت الحاجة أيضًا لم تدفع كثيرا من الشرفاء إلى هذا الطريق امتثالًا بالمثل المعروف «تجوع الحرة ولا تأكل ...».

الأمر الثالث: هو مواجهة الفساد في الدوائر الكبيرة أولًا حتى نعطي المثل والقدوة في تطبيق القانون على المفسدين أيًا كانت مواقعهم دون حماية لأحد مهما كان موقعه أو دوره السياسي أو ولاؤه للنظام والسلطة.

(*) نُشرت هذه المقالة في جريدة « صوت الأمة » بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٢م .

الأمر الرابع: إعلان كل المسؤولين على الرأي العام إقرار الذمة المالية الخاص بهم وبأسرهم، حين تولي المسؤولية، وكل خمس سنوات إذا استمر فيها، وعند خروجه من المنصب لكي يتابع الرأي العام مع الأجهزة المسئولة مراقبة أي انحراف أو تكسب أو تضخم في ثروة المسؤول أو أي من أفراد أسرته.

الأمر الخامس: فهو يختص بالفساد في قطاع البنوك في الإقراض وغيره، فيجب التفريق بين المتعثرين الحقيقيين نظرًا للظروف الاقتصادية الخارجة عن إرادتهم، وبخاصة صغار المقترضين وبين المتلاعبين بالأموال والمستهترين، وهذا أمر يمكن اكتشافه بسهولة.

الأمر السادس: هو تشكيل لجنة شعبية عامة لمقاومة الفساد ولتشجيع الشفافية يكون لها فروع في المحافظات تتابع أي مظهر من مظاهر الفساد والتربح غير المشروع وتقوم بالإبلاغ عنه للجهات المسؤولة ومتابعة النشر عن هذا الموضوع حتى يصدر قرار بصحة هذا البلاغ أو عدم صحته من جهات التحقيق المعنية.

بالتأكيد، الأمر الأخير هو الاهتمام بالحفاظ على الهوية القومية والدينية والأخلاقية في كل وسائل الإعلام والتعليم، لتربية النشء على الاستقامة والطهارة والبعد عن المال الحرام والكسب عن طريق العمل والاجتهاد وبذل الجهد واحترام القانون والالتزام به.

* * *

الفصل الثالث

الإصلاح السياسي والدستوري(*)

اختلف الناس دائما على فكرة الإصلاح بين رؤيتين: رؤية شاملة تطلب تغييرًا كبيرًا وشاملًا في كل النواحي، ورؤية تدريجية تطلب تغييرًا تدريجيًّا على مراحل. وينطبق هذا الأمر على الإصلاح السياسي والدستوري في مصر، فهناك من يرى ضرورة تغيير الدستور وتغيير نظام الانتخابات وتغيير القوانين المنظمة للحياة العامة سواء المتعلقة بالأحزاب أو الصحافة أو الجمعيات أو النقابات.... إلخ.

ولكن وجهة نظري في هذا الأمر أن الإصلاح السياسي والدستوري يحتاج إلى تغيير متدرج يصل في نهايته إلى التغيير الشامل، وهذا أقرب إلى طبائع الأشياء. وهذا التغيير المتدرج يجب أن يشمل عدة قطاعات سواء منها على مستوى الدولة والحكومة أو الأحزاب القائمة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية...إلخ.

❑ المرحلة الأولى: فيما يتعلق بمستوى الدولة والحكومة

أ ـ قانون الأحزاب

بالتأكيد هناك ملاحظات واعتراضات كثيرة على القانون المنظم لشئون الأحزاب وهو القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧. ووجهة نظر الكثيرين ترى أنه يجب إلغاء هذا القانون، وتكوين الأحزاب بالإخطار مثل أغلب الديمقراطيات الغربية، وفقًا لوجهة النظر السابق الإشارة إليها أرى أن هذا جزء من التصور الشامل للتغيير ولكن

(*) نشر هذا المقال في مجلة « البداية » بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٨ .

التصور التدريجي أرى أنه يتم تعديل هذا القانون في ثلاث نقاط رئيسة كمرحلة أولى.

النقطة الأولى:تتعلق بالأحزاب الجديدة، فيجب تعديل المادة التي تشترط تميز الأحزاب الجديدة عن الأحزاب القائمة بتعريف محدد لمعنى التميز يمكن قياسه للمتقدمين وللرأي العام وللمحكمة وليس شرطًا هلاميًا كما هو الآن، يتم عن طريقه وأد أي مشروع جاد جديد بحجة عدم التميز (غير المعروف) أي أنه تقديري.

النقطة الثانية: تتعلق بالطعن على قرار لجنة الأحزاب الحكومية أمام القضاء. النص الحالي يشكل دائرة خاصة نصفها أعضاء الدائرة الأولى في مجلس الدولة والنصف الثاني شخصيات عامة تختار كلها من أعضاء الحزب الوطني الحاكم، وهو تشكيل يقضي في طعون الأحزاب من درجة واحدة. وهي كما أشرنا ليست محكمة بالتعريف القانوني لوجود أعضاء من غير القضاة في تشكيلها، وعليه فاقتراحي يقضي بإلغاء هذه المادة والعودة إلى محكمة القضاء الإداري بدرجتيها أي القضاء الإداري والإدارية العليا، فهي تحل مشكلة التشكيل أي أن كل التشكيل من القضاة، وتحل مشكلة استدراك أي خطإ في الحكم من الدرجة الأولى أمام درجة ثانية من التقاضي أي الإدارية العليا.

أما بالنسبة للمادة الثالثة وهي المتعلقة برقابة لجنة الأحزاب والمحكمة الخاصة المشار إليها والمسماة محكمة الأحزاب على الأحزاب القائمة فيجب إلغاؤها وإنهاء التهديد القائم على الأحزاب القائمة، وتبقى فقط الرقابة من خلال القضاء الإداري بدرجتيه على أي تصرف أو قرار يرى فيه البعض مخالفة لقانون الأحزاب.

ب ـ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية :

تم تعديل جزئي بإشراف القضاء على العملية الانتخابية من داخل لجان الاقتراع وهو تعديل إيجابي، ولكن يحتاج لاستكمال بحيث تخضع العملية الانتخابية كلها للإشراف القضائي، بدءًا من إعداد كشوف الناخبين وقيدهم وعملية الدعاية والترشيح وتوزيع الرموز الانتخابية على المرشحين والإشراف على اللجان الانتخابية

خارجها وداخلها حتى إنهاء عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج، وكذلك البت في الطعون الانتخابية أمام القضاء وليس أمام مجلس الشعب وفقًا لنظرية «سيد قراره».

ج ـ قانون الصحافة :

يجب تعديل القانون الأخير المنظم لإصدار الصحف بإلغاء شرط موافقة مجلس الوزراء على نشاط الشركات التي تؤسس لإصدار الصحف، ويكتفى بالإجراءات العادية لإشهار شركات الأموال وفقًا لقانون الشركات.

د ـ بالنسبة للأحزاب القائمة:

يجب التزام النهج الديموقراطي داخل الأحزاب القائمة وإجراء عملية انتخابات ديمقراطية وشفافة، وتقديم قدوة للحكومة وللأطراف الرسمية وكذلك للشعب المصري كله بتداول السلطة داخل الأحزاب وإجراء انتخابات حقيقية وديموقراطية حتى يكون كلامها عن الديموقراطية والتعددية والتداول ذا مصداقية لدى كل هذه الأطراف.

هـ ـ إلغاء حالة الطوارئ المعلنة:

منذ نهاية عام ١٩٨١ حتى الآن، وإجراء انتخابات النقابات المهنية مع إعطاء كل نقابة متمثلة في جمعيتها العمومية الحق في تعديل قانونها.

❑ المرحلة الثانية في الإصلاح

أ ـ بعد تعديل القوانين المشار إليها تعديلًا جزئيًا كما بينا، تجرى انتخابات مباشرة لاختيار هيئة تأسيسية تكون مهمتها مراجعة الدستور القائم وإجراء التعديلات المطلوبة عليه في كل المجالات بعد مناقشة ومشاركة الرأي العام من كل التيارات والفئات والقطاعات، وينظم هذا الدستور الجديد ويحدد هل مصر جمهورية رئاسية أم جمهورية برلمانية، وينظم صلاحيات رئيس الجمهورية ومدة الانتخابات وحدودها وطريقة الانتخابات، وتحديد هل نحن نحتاج إلى مجلس واحد كبرلمان أم مجلسين، وكذلك حسم الارتباك

في النصوص المتعلقة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي... إلخ.

ب ـ خلال هذه الفترة التي تتوافر فيها حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف ومحطات التلفزة والإذاعة وحرية الدعاية، يتم الإعداد لعقد انتخابات تشريعية جديدة وفق الدستور الجديد بعد إقراره من الهيئة التأسيسية التي تنتهي مهمتها بانتهاء صياغتها وإقرارها لهذا الدستور الجديد.

من خلال التصور السابق أظن أنه يمكن عبر الإصلاح المتدرج السياسي والدستوري أن نصل في النهاية إلى الإصلاح الشامل الذي يليق بمصر تاريخًا وحضارةً وثقافة.

* * *

الفصل الرابع

فرص الإصلاح في الدول العربية تحت ضغوط أزمة العراق(*)

يبدو أن طبول الحرب قد ارتفع صوتها بحيث أصبح الزمن الذي يفصلنا عن وقوعها يحسب الآن بالأيام أو بالساعات، بالرغم من أن أصوات الملايين من البشر في معظم العواصم والمدن الكبرى تهدر رافضة الحرب، وأيضًا معها أصوات كثير من الدول تأخذ الموقف نفسه، رافضة الانفراد الأمريكي بالقرار الدولي وتحاول عرقلة الجهود الأمريكية لإعادة صياغة نظام دولي جديد يلغي عمليًا الأمم المتحدة وهيئاتها العاملة.

ومع الواجب المستمر لمنع وقوع هذا العدوان الأمريكي على العراق، يجب أن تستمر مناقشة التداعيات والإشكاليات التي طرحتها هذه الأزمة، وبخاصة تلك التي أصبحت مطروحة بقوة سواء وقع العدوان وبدأت الحرب أم لا، وهي موضوعات لا يمكن تجاهلها، ومنها قضية الإصلاح في العالم العربي.

والإصلاح المطلوب مقصود به في الدرجة الأولى الإصلاح السياسي، وإن اختلفت الرؤى بين الأجندة الأمريكية المطروحة تحت هذا العنوان والأجندة الوطنية لكل قطر عربي على حدة ومنها مصر.

❑ الإصلاح وفق الأجندة الأمريكية

قضية الإصلاح في العالم العربي والإسلامي طُرحت بقوة من جديد بعد

(*) نشر هذا المقال في جريدة «الأهرام» صفحة «الحوار القومي» بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٥م.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، تلك التي كانت صدمة ونقطة تحول في آن واحد، وعلى أثرها ساد سؤال في أغلب الأوساط الأمريكية عنوانه: لماذا يكرهوننا؟ ! وبالرغم من شرح كثير من الأكاديميين والسياسيين العرب وغير العرب والمهتمين بالشأن العام، أن الغضب والكراهية الموجودين في أوساط شعبية وسياسة عربية ليسا حكرًا على العرب فقط، ولكنهما لدى شعوب أخرى كثيرة، وأن هذا الغضب في كثير من جوانبه منصب على السياسة الأمريكية المتعلقة بازدواج المعايير في القضايا الدولية وبخاصة في قضية العرب الرئيسية وهي الصراع العربي الإسرائيلي، والدعم اللامحدود لإسرائيل عسكريا واقتصاديًا وسياسيًا.

أقول بالرغم من أن هذا هو أهم الأسباب في حالة الغضب الجماهيري العربي والمسلم، إلا أن صقور الإدارة الأمريكية وأبواقهم المؤثرة في صناعة القرار وفي صياغة الرأي العام الأمريكي ركزت على مقولة إن أسباب التطرف والغلو والإرهاب الذي واجهته هو بسبب من ضيق الأفق الديمقراطي في الدول العربية، مما استدعى نقل عمليات العنف والإرهاب من الساحات الداخلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها حول العالم بدعوى أنها تدعم هذه الأنظمة. هذا هو التحليل الأمريكي الذي سيطر على تعليل أحداث سبتمبر ٢٠٠١م. وانطلاقًا من سيطرة هذه المقولة وحدها على التحليل، بدت فكرة تشجيع الإصلاح في العالم العربي والإسلامي من المنظور الأمريكي تسيطر على الخطاب الأمريكي وعلى الرؤية الأمريكية، التي تبلورت رسميًا في خطابين: أولهما للسفير ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية والذي ألقاه في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن يوم ٤ ديسمبر ٢٠٠٢م، وكذلك خطاب وزير الخارجية كولن باول الذي ألقاه في مؤسسة التراث بواشنطن يوم ٢٠٠٢/١٢/١٢م، والتي أطلق عليها «مبادرة المشاركة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط... بناء الأمل للسنين القادمة».

ومن خلال التركيز الشديد لأهم ما قاله كل من السفير هاس والوزير باول، نستطيع أن نثبت ملامح الأجندة الأمريكية للإصلاح. ولنبدأ بالسفير هاس.

فهو يلخص الإصلاحات المطلوبة وفق وجهة النظر الأمريكية بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعليمية، ويركز في شرحه على البعد الديمقراطي ويطالب إلى جوار الانتخابات الحرة بمؤسسات مدنية قوية وناضجة وتوزيع للسلطة وإشراك للنساء، كما يطالب بإعلام مستقل ومسؤول حسب تعبيره.

ثم ننتقل لملخص رؤية كولن باول في مبادرته التي جاءت في خطابه المشار إليه والذي انتهى فيه إلى رسم مبادرته للإصلاح في ثلاثة محاور سماها هو ثلاث ركائز:

١ـ سد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص.

٢ـ سد فجوة الحرية بمشروعات لتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية ورفع أصوات النساء.

٣ـ سد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي.

وأظن أن الإدارة الأمريكية ستسعى خلال المرحلة المقبلة للضغط بأشكال كثيرة منها الحرب إن وقعت والحشود الموجودة، لإحداث تغييرات في هذه النواحي لكننا نحتاج إلى النظر للإصلاح وفق الأجندة الوطنية للعالم العربي.

❑ الإصلاح وفق الأجندة العربية

لا شك في أن الدول العربية ليست شيئًا واحد في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.. إلخ، وبالتالي فإن الإصلاح المطلوب أيضًا يتفاوت من بلد إلى آخر فلا يمكن مقارنة بلد لديه دستور وبرلمان وصحافة متعددة ببلد آخر ليس له دستور أو نظام أساسي وليس لديه مجلس منتخب سواء سمي مجلس شورى أو شعب أو برلمانا. ولا يمكن كذلك مقارنة بلد عربي المرأة فيه لها حق التصويت ببلد آخر يرفض هذا الحق حتى الآن. وبالتالي يمكن تقسيم البلدان العربية وفق أوضاعها نحو التطور والإصلاح وبخاصة السياسي والديمقراطي إلى ثلاث مجموعات من الدول العربية:

١ـ دول عربية تحكمها نظم أحادية لا توجد بها تعددية أو معارضة معترف بها.
٢ـ دول عربية محافظة محكومة بنظم عشائرية وقبلية ولا تعرف أيضًا المجالس المنتخبة والصحافة الحرة نسبيًا والتعددية والنظام الحزبي.
٣ـ دول عربية بها دساتير وتعددية مقيدة وانتخابات ليست حرة بالدرجة الكافية وبها هامش ديمقراطي أوسع من المجموعتين السابقتين لكنه ما زال دون المستوى المطلوب.

فالإصلاح في وجهة نظري يجب أن يكون محكوما بأهدافنا ومصالحنا نحن العرب في هذا الشأن ووفق أجندتنا وبأيدينا نحن وليس بضغط خارجي عمومًا أمريكي خصوصًا.

نحن نحتاج ابتداء إلى تطوير شامل في البلدان العربية على المستوى الاقتصادي والتقني والمجتمعي والتعليمي والسياسي بالطبع، والمنطلق الرئيسي لإحداث هذا التطور هو مشاركة الشعوب العربية في اتخاذ قراراتها المصيرية ومنها اختيار من يمثلها بطريقة صحيحة، حتى تتحمل هذه الشعوب مسؤولياتها في إحداث التغيير وفي الإنتاج وفي سد الفجوة التقنية والحضارية الاقتصادية والعسكرية للوطن العربي مقارنة بالدول الأخرى في العالم والمنطقة.

وبالتالي لا يمكن إحداث إصلاح اقتصادي أو تعليمي أو اجتماعي إلا من خلال إصلاح سياسي دستوري يرد القرار إلى الشعوب العربية بوصفها صاحبة الشأن الأول والأخير في تحديد مصير هذه الأمة. ولا شك في أن الإصلاح المطلوب بأيدينا في التوقيت الذي نحدده نحن شعوب هذه المنطقة هو إصلاح تدريجي وجاد وحقيقي، وليس قرارات امتصاصية لأنها لم تعد تصلح. ولو قسّمنا درجات الإصلاح المطلوبة لمجموعات من الدول العربية حسب التصنيف السابق فستكون كالآتي:

١ ـ الدول التي تحكمها نظم أحادية

أ ـ مطلوب قرارات إصلاحية سريعة تسمح بحرية تكوين الأحزاب وإصدار

الصحف وعودة المعارضة المهاجرة وعمل مشروع دستور وانتخابات برلمانية لانتخاب نواب للشعب.

ب ـ السماح بتشكيل مجتمع أهلي متنوع وترفع القيود عنه حتى ينمو ويتطور بشكل طبيعي.

٢ـ الدول العربية المحافظة

أ ـ تحتاج لعمل دستور أو نظام أساسي يحدد نظام الدولة، وهل هي ملكية دستورية أو إمارة دستورية، وينظم العلاقة بين السلطات المختلفة سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية.

ب ـ يسمح بتكوين جمعيات أهلية مستقلة ويسمح بمزيد من الصحف المستقلة وبمشاركة كل تكوينات المجتمع سواء عرقية أو مذهبية للرجال والنساء معًا.

ج ـ عمل تشكيلات منتخبة سواء على المستوى التشريعي أو المحلي للمشاركة في صنع القرار.

٣ ـ الدول العربية التي بها دساتير وتعددية مقيدة

والحقيقة أن هذه الدول لها دور مهم في إحداث التطور في باقي المجتمعات العربية، فدورها أشبه بالرافعة التي تقود التطور والإصلاح في المنطقة كلها، وعليه فواجبها:

أ ـ تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية بحيث تسمح بإشراف القضاء العادي على العملية الانتخابية كلها إشرافًا كاملًا.

ب ـ تعديل القوانين المنظمة للأحزاب كمرحلة أولى بإلغاء الشروط المتعسفة في إنشائها.

ج ـ تقوية الأحزاب القائمة بما فيها الأحزاب الحاكمة بالسماح بحرية الحركة والعمل السلمي وجميع أشكال الاتصال الجماهيري.

د ـ ثم المرحلة التالية مراجعة الدستور القائم في تلك البلدان وتعديله بما يستحق

ثم تجرى بعدها انتخابات كاملة للمستوى التشريعي.

ولا يمكن أن ننسى أن الإصلاح السياسي والدستوري والديمقراطي سيخدم بشكل كامل وكبير تطور الإصلاح الاقتصادي حيث يضمن الشفافية والمحاسبة واختيار السياسات المناسبة لحالة الأمة وليست المناسبة لأطراف خارجية.

كما أن هذا الإصلاح السياسي سيسمح بتطوير العملية التعليمية والتي تحتاج فعلًا إلى تطوير، لكن أيضًا من خلال مصالحنا نحن وحاجتنا واقتناع القائمين على هذا القطاع وأولياء الأمور بتلك الحاجة واختيار أنسب وسائل التطوير، الذي يساعد على سد فجوة التقنية الحضارية وليس شيئًا آخر

❑ الخلاصة

إن الإصلاح تحت ضغوط الخارج سيكون ضرره أكثر من نفعه. والتدخل الخارجي يقوض الإصلاح ولا يطوره. ولكن الإصلاح برغبة من الداخل وبتوقيت ليس له علاقة بالتوقيتات المطلوبة وفق الأجندة الأمريكية هو مسألة في منتهى الأهمية ولا تحتاج إلى إرجاء، بل بالعكس التأخر في البدء فيها يعطي فرصة كبيرة لاستغلال هذا التأخير لمحاولة فرض الأجندة الأمريكية في ظل هذه الأزمة غير المسبوقة التي تعيشها المنطقة الآن.

* * *

الفصل الخامس

مفهوم الجماعات الإسلامية للإصلاح السياسي(*)

تصور حزب الوسط المصري عن الإصلاح السياسي

في البداية أحب أن أُعرِّف بحزب الوسط، ثم أعرض رؤية الوسط للإصلاح السياسي في العالم العربي عامة وفي مصر على وجه الخصوص، ثم أناقش في ختام هذه الورقة المخاوف والمعوقات التي تطرح حول إشراك الحركات الإسلامية في العملية السياسية.

❑ أولًا: تعريف بالوسط

١- حزب الوسط هو حزب مدني ذو مرجعية إسلامية تقوم رؤيته على أساس الدولة المدنية التي مرجعيتها الشريعة الإسلاميه والحضارة الإسلامية، وبالتالي فهو ليس حزبًا دينيًا (ثيوقراطيًا) بالمفهوم الغربي للأحزاب الدينية.

٢- ونحب أن نعرّف حزب الوسط بوصفه تطورا تاريخيًا لشباب الحركة الإسلامية في مصر الذين شاركوا في العمل الجماهيري العام من خلال:

أ- الحركة الطلابية منذ منتصف السبعينيات حتى قرب نهايتها وبعضهم ممن اشترك في قيادة الحركة الطلابية، في أوائل الثمانينيات وحتى منتصفها أيضًا.

ب - الحركة النقابية من خلال النقابات المهنية المصرية منذ منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات ونجحوا في إدارة هذه النقابات بكفاءة شهد لها الجميع.

(*) ورقة مقدمة لمؤتمر «دور الجماعات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط» والذي نظمته دار الوطن بالكويت في الفترة من ٦ - ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ م.

ج ـ الحركة النيابية والمحلية من خلال اشتراك البعض في انتخابات مجلس الشعب المصري (البرلمان) وكذلك المجالس المحلية (البلدية) خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات.

٣ـ والوسط كذلك هو تطور فكري نتيجة التطور التاريخي والاحتكاك بالآخر سواء على:

أ ـ المستوى المحلي من حوارات وعمل مشترك مع القوى السياسية المختلفة والمتنوعة.

ب ـ أو المستوى العربي من مشاركة في أنشطة وندوات وحوارات مع تيارات سياسية عربية مختلفة أيضًا.

ج ـ وكذلك على المستوى الدولي وبخاصة الغرب من خلال الزيارات والحوارات والندوات المشتركة.

أقول إن كل هذه المستويات من الحوار والمشاركة ساهمت في رسم صورة حقيقية عن الآخر قريبة من الموضوعية والإدراك الصحيح ومناقشة تخوفاتهم وشكوكهم، مما أسهم في صياغة خطاب يراعي وجود الآخر والاعتراف به والتعامل معه على أسس من الموضوعية والعدالة، واحترام الخصوصية وتبادل المصالح على أسس عادلة.

٤ـ كما أننا نحب أن نُعرف الوسط على أساس أنه نتيجة لاصطدام الأفكار التقليدية بالأفكار التجددية وبخاصة في المشروع السياسي.

حيث إن مجموعة من شباب الحركة الإسلامية (داخل الإخوان المسلمين) نتيجة تطورهم الفكري قد بدأ يتبلور داخل الحركة تياران، تيار إسلامي منفتح يريد أن يطور الخطاب وبخاصة خطاب الرؤية السياسية، وتيار آخر منغلق يرفض هذا ويقدم خطابًا ورؤية سياسية منغلقة. فنتيجة لاصطدام هذين التيارين داخل الحركة كان مشروع الوسط من ثمار هذا الاصطدام، حيث اختار مؤسسو الوسط رؤية تجديدية

فقهية، فكرية، سياسية وتجاوزوا بها الحركة الإسلامية التقليدية (الإخوان في مصر) ومن أمثلة ذلك:

أ. شكل الدولة، حيث إن الخطاب التقليدي للحركات الإسلامية يطالب بقيام دولة إسلامية، مما يعني أن هذه الدولة أو تلك ليست دولة إسلامية وأن هناك تصورًا غير واضح عن شكل الدولة في ذهن الإسلاميين الذين ينادون بذلك، مما يثير تخوفات مشروعة عند باقي القوى السياسية والمجتمعية الأخرى، فلذلك اختار مؤسسو الوسط فكرة رؤية الدولة الحديثة على أنها دولة إسلامية، ولكنها تحتاج إلى إصلاح في المضامين التي تضمن تطبيق المشروع الإسلامي بشكل عادل ومنفتح وبكفاءة أكبر من الناحية الإدارية ومحاربة الفساد...إلخ.

ب ـ قضية الأقباط المسيحيين حيث إن الخطاب التقليدي يعُدُّهم أهل ذمة مما يفهم منه المسيحيون أنهم ينتقصون من حقوق المواطنة الكاملة، ولذلك اختار مؤسسو الوسط فكرة المواطنة في مقابل فكرة أهل الذمة.

ج ـ كذلك قضية الولاية وحقوق المرأة.

رأى مؤسسو الوسط أن الولاية الآن تحولت إلى نصوص في الدستور ومواد في القانون مستقرة ولم تعد تعتمد على الشروط القديمة فيمن يشترط فيه الولاية، حيث يقوم هو بالاجتهاد واستنباط الأحكام....إلخ.

وأصبحت الآن كما ذكرت نصوصًا في الدستور والقانون... وبالتالي أي شخص يدرس الدستور والقانون يستطيع تولي هذه المناصب، ويشمل ذلك المرأة وغير المسلم إذا كان مواطنًا من أبناء البلد.

د ـ كذلك قام المؤسسون بحل إشكاليات مصطنعة بشأن مصطلحات كالشورى والديمقراطية مثلًا، وكأنهما متعارضتان أو أن الواحدة تنفي الأخرى، وهو أمر غير صحيح في مفهومهم.

هـ ـ طرحنا كذلك وجوب الفصل بين الوظيفة الدعوية الإصلاحية وبين الوظيفة

السياسية التنافسية (راجع مقالنا في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٢/١٠/ ٢٠٠٣).

ومن المهم هنا التأكيد على معنى أن هذه التطورات الفكرية تمت نتيجة نضج القائمين على هذه الفكرة وخلال مدة زمنية طويلة، ولم تأت متأخرة أو نتيجة ضغوط من أي طرف كما يحب البعض أن يشيع.

❑ ثانيا: رؤية الوسط للإصلاح السياسي

هناك رؤيتان مطروحتان للإصلاح في العالم العربي ومنها مصر: رؤية إصلاح شامل وفوري ورؤية إصلاح تدريجي وليس فجائيًا، نظرًا للظروف الاجتماعية والثقافية السياسية السائدة. وعلى هذا:

١ـ تنحاز رؤية الوسط للإصلاح التدريجي. ومن ملامح هذه الرؤية للإصلاح السياسي المتدرج:

أ. يجب تخفيف القيود الموضوعة على قيام أحزاب جديدة ورفع الحصار عن الأحزاب القائمة.

ب ـ يجب أن تتم تعددية حقيقية لكل القوى السياسية ومنها التيار الإسلامي.

ج ـ يجب منح حرية حقيقية في إصدار الصحف والإذاعات المرئية والمسموعة.

د ـ رفع القيود عن الحركة النقابية عمومًا والمهنية خصوصًا وإجراء انتخابات وفق قوانين هذه النقابات وبإشرافها.

٢ـ يجب إجراء انتخابات برلمانية ومحلية أكثر نزاهة مما يجري، وذلك بإشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافًا كاملًا، بدءًا بإعداد كشوف (قوائم) الناخبين والترشيح ـ ثم الدعاية والسيطرة على خارج اللجان الانتخابية وداخلها وكذلك عمليات الفرز (فرز الأصوات) وإعلان النتائج النهائية.

❑ ثالثًا: مخاوف ومعوقات إشراك الحركات الإسلامية في العملية السياسية

طرحت بعض القوى السياسية العربية وكذلك عدد من الأوساط الغربية بعض المخاوف من إشراك الحركات والأحزاب الإسلامية في العملية السياسية من أخطار على العملية السياسية الديمقراطية ومستقبلها ولذلك سوف أناقش بعض هذه المخاوف.

١. الخوف من احتكار الحقيقة والادعاء بالتحدث باسم الإسلام. والرد على هذا التخوف: إن علاج هذا يكون بمثل ما قام به حزب الوسط وقوى وحركات سياسية إسلامية أخرى من أن ما نعرضه هو فهم بشري للإسلام وليس الإسلام نفسه، وبالتالي يمكن قبول هذا الفهم البشري أو رفضه دون أن يعني ذلك أن الرفض معناه هو رفض للإسلام، بل هو رفض لفهم بشري للإسلام قد يكون أصحابه فهموه فهمًا خاطئًا.. وبالتالي ينتهي التخوف من احتكار الحقيقية.

٢. التخوف الثاني: هو تخوف الانقلاب على الديمقراطية أو ما يعرف بـ«ديمقراطية المرة الواحدة» أي أن الإسلاميين حين ينجحون في الانتخابات وفق العملية الديمقراطية ويصلون للسلطة سوف ينقلبون عليها ويلغونها بعد وصولهم للسلطة. وهذا تخو ف مشروع، ليس فقط في مواجهة الحركات الإسلامية، ولكن ينطبق هذا التخوف على كل الحركات السياسية الأخرى أيضًا. وقد قام بعضهم فعلًا بالانقلاب على الديمقراطية. وحل هذا التخوف يكمن في تشكيل حكومة ائتلافية تشترك فيها كل القوى السياسية وفق أجندة ديمقراطية وطنية يتفق عليها الجميع، ويقوم الجميع بالضبط لعدم خروج أي فصيل أو قوة سياسية على الديمقراطية أو ينقلب عليها، وذلك لفترة حتى تستقر العملية الديمقراطية وقواعدها عندها يمكن لأي طرف أن يفوز في الانتخابات، ويصل للسلطة وأيضًا يخرج منها عندما يصوت الناس ضده ولمصلحة قوى أخرى.

٣. التخوف من إقصاء الإسلاميين للأفكار السياسية الأخرى، والأقليات الدينية والعرقية الأخرى. وعلاج هذا التخوف يتمثل في حل التخوف السابق نفسه من وجود توازن في التمثيل لكل القوى والتجمعات والأقليات في المرحلة الانتقالية لضمان التوازن وعدم الإقصاء والالتزام بالدستور والقانون وميثاق العمل الوطني المشترك.

❑ الموقف من التعديلات الدستورية(*)

أولاً: التوقيت والشكل

منذ فترة يجرى الحديث من قبل مسئولى الدولة ـ وعلى رأسهم رئيس الجمهورية ـ عن إجراء تعديلات دستورية كثيرة لتحقيق «الإصلاح السياسى»، وقد قدمت السلطة نموذجًا لهذه التعديلات وهو تعديل المادة ٧٦ ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر بين أكثر من مرشح وليس الاستفتاء على شخص واحد، ولقد كان هذا النموذج فى التنفيذ سلبيًا للحد الذى أظهر حاجة من قام بتغييره منفردًا إلى تغييره مرة أخرى بعد مرور حوالى عام واحد والحقيقة أن هذا النموذج من التغيير يؤكد وجهة نظرنا من أن الوقت الحالى ليس مناسبًا لأى تغيير أو تعديل فى الدستور؛ لاختلال ميزان القوة على الأرض بين القوى السياسية، وانفراد طرف واحد موجود فى السلطة له واجهة سياسية هو الحزب الوطنى بالقوة باستخدام أجهزة الدولة فى تمرير وجهة نظره التى تخدم مصالحه فقط ومصالح الممسكين بالسلطة والثروة الآن واستمرارًا فى هذه السيطرة منفردين، وبالتالى أى تعديلات أو تغييرات ستكون وفق هواهم ومصالحهم هم فقط، وليس مصالح الوطن كله بكل مكوناته وتياراته وروافده، والحقيقة أن وجهة النظر تلك كان من أوائل من طرحها مبكرًا ـ منذ أوائل التسعينات ـ المستشار الجليل طارق البشرى، وكان يوصى بعدم فتح ملف الدستور للتغيير أو التعديل فى النقاش حتى يطمئن على الحريات أولاً، ومنها حرية الانتخابات التى تسمى بتمثيل صحيح للشعب الذى من حقه ومن مصلحته إجراء أى شىء؛ ولذلك ما حدث فى تعديل المادة ٧٦ يؤكد على ضرورة أخذ موقف الرفض من مناقشة أى تعديلات أو مقترحات حول مواد

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة «الوفد» بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧

الدستور، لقد كان هذا موقفنا فى حزب الوسط، حينما طرح الدستور، فى أوله بأننا نرفض أى تعديلات أو تغييرات الآن، ولن نتحيز لأى مناقشة؛ لأن الطرف المنفرد بالسلطة يريد إجراء حوارات شكلية حتى يقول إن الجميع شارك فى الحوار، وبالتالى استوفينا الشكل الديكورى الديمقراطى، وتصدر التعديلات كما هى دون أخذ فى الاعتبار أى تعديل فى المقترحات من أى نوع، وأيضًا لنا فى تعديل المادة ٧٦ خير دليل، فمنذ اليوم الأول وقد حصلنا على خطاب الرئيس مبارك لرئيس مجلس الشعب يطلب فيه تعديل المادة ٧٦ وذلك يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ وقد نص فيه على كل التغييرات التى صدرت بعد كل النقاش، أى أن خطاب التعديل الأول شمل كل شىء.

عدا النص على عدد الموقعين من أعضاء المجلسين الشعب والشورى والمجالس المحلية، فقد نص على وجوب جمع توقيعات للمستقلين من هؤلاء، ولكن لم ينص على عدد هذه التوقيعات، وما عدا ذلك كل ما جاء فى التعديل كان منصوصًا عليه فى الخطاب منذ أول يوم، أى أن النقاش لا معنى له، فالقرار متحيز بكل تفاصيله لمصلحة من هو فى السلطة فقط، وبالتالى هذا هو الحال فى هذه التعديلات.

ثانياً: الإصلاحات السياسية المطلوبة أولاً

فالموقف المبدئى والصحيح، رفض هذه التعديلات لخطأ التوقيت، أى قبل إجراء أى إصلاحات سياسية حقيقية التى أهمها:

١ ـ إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات.

٢ ـ إطلاق حرية تملك وإصدار الصحف والمجلات وكل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

٣ـ استقلال القضاء استقلالاً تامًا.

٤ ـ إطلاق حرية الانتخابات فى النقابات المهنية والعمالية.

٥ ـ إطلاق حرية الطلاب فى أنشطتهم وتكوين اتحاداتهم.

٦ ـ إشراف القضاء إشرافًا كاملاً على عمليات الانتخابات بكافة أشكالها.

٧ ـ ثم بعد كل هذا إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بعدها يمكن الحديث عمَّ هو المطلوب فى الدستور سواء كانت تعديلات أو تغييراً شاملاً؟ لأنه لا يجوز لأى طرف ـ حتى لو كان صاحب أغلبية حقيقية ـ أن ينفرد بتغيير الدستور؛ لأن الدستور هو بمثابة العقد الاجتماعى، وهو الذى ينظم قواعد اللعبة الديمقراطية؛ فلا يملك أى طرف أن ينفرد بهذا القرار الخطير حتى لو كان ـ كما قلت ـ صاحب أغلبية حقيقية، فما بالك وأن الطرف الموجود فى السلطة مطعون فى أغلبيته المزعومة!!

ثالثاً: غرض التعديلات المقترحة

تشك كل القوى الحية والمستقلة والمعارضة وأغلب المثقفين فى نوايا السلطة ممثلة فى حزبها (الحزب الوطنى) فى غرضها الحقيقى من هذه التعديلات التى تقترب من حوالى ٣٤ مادة، وبالرغم من أنها ـ أى السلطة ـ تستخدم نفس التكتيك للرئيس الراحل أنور السادات حين رأى أن تعديل المادة ٧٧ لكى يفتح مدد بقاء رئيس الجمهورية فى السلطة، أى أكثر من دورتين، واقترح فى نفس التعديل الذى جرى عام ١٩٨٠ تعديل المادة ٢ من الدستور لكى يضيف إليها حرفى «ال» لتصبح الشريعة من كونها مصدراً رئيسيّا للتشريع لتكون (المصدر) الرئيسى للتشريع ويفرح كثير من الناس بهذا الاقتراح وينشغلون به ليغطى على غرضه الشخصى من تعديل المادة ٧٧ ليفتح المدد لهم لأن يستخدموا نفس التكتيك بأن يطرحوا بعض المواد فى شكل من أشكال التغيير الإيجابى النسبى مثل إعطاء صلاحيات لمجلس الشورى (حيث إنه فى حاجة لإصلاحات) أو إعطاء بعض الصلاحيات لرئيس الوزراء أو لمجلس الشعب وبالرغم من محدودية هذه الصلاحيات إلا أنها هى التى يثار حولها النقاش حتى تغطى على التغيرات الأخطر فى هذه المواد وهى:

١ ـ إصدار قانون دائم للإرهاب بدلاً من القانون المؤقت الذى هو إعلان حالة الطوارئ، لكنهم اصطدموا بنصوص دستورية واضحة تقيد هذا القانون، خاصة المواد التى تصون الحرية الشخصية للفرد من حيث تفتيشه أو القبض عليه أو احتجازه بغير إذن قضائى، فهم يريدون أن يغيروا هذه المواد ليتأبد قانون الطوارئ السيئ السمعة بقانون دائم ليكون أكثر سوءاً منه.

٢ ـ إلغاء الإشراف القضائى على الانتخابات الذى توجبه المادة ٨٨ من الدستور، وتعديل هذه المادة ليكرر سيناريو الانتخابات الرئاسية من لجنة شكلية من بعض القضاة، أو حتى كلهم قضاة مختارين بعناية، ولا يوجد إشراف على كل صندوق وفقًا لقاعدة قاض لكل صندوق مثل ما هو كان معمولا به فى انتخابات البرلمان عام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ وطبعًا يتحججون بحجج مضحكة أن عدد الناخبين زاد ولا يمكن توفير العدد الكافى من القضاة، وأن إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل كما تم فى الانتخابات المشار إليها سيعطل عمل القضاة، وطبعًا هى حجج تثير الضحك والسخرية أكثر ما تثير من جدية مضمونها، وأن هناك بلادًا بها عدد الناخبين مئات الأضعاف من الناخبين المصريين مثل الهند وتجرى فيها الانتخابات لمدة قد تصل إلى شهرين.

٣ ـ يريدون حرمان الأغلبية الكاسحة من المصريين من حق الترشيح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بحجة دعم دور الأحزاب، وقصر هذا الحق فى الغالب على الأحزاب مما يحرم أكثر من ٩٥٪ من المصريين وهم المستقلون وغير المنضمين للأحزاب من هذا الحق، وهى التعديلات التى شملت المادة ٧٦ مرة أخرى ومواد الانتخابات التى تنص على فردية نظام الانتخابات لتفتح الباب لهم لاختيار النظام الذى يناسبهم هم، وقد يكون هذا الاتجاه ايجابيًا لو كان عندنا حرية تكوين الأحزاب، لكن الوضع كما يعلم الجميع وآخر المشاهد رفض ١٢ حزبًا فى نَفَس (وقت) واحد فكيف تدعم الأحزاب وهى محرومة من الوجود أصلاً؟! هذا باختصار أهم الأغراض من هذه التعديلات، وهناك نقاش عن أغراض أخرى تتعلق بالتوريث، لكنها ليست بقطعية الأغراض السابق الإشارة إليها.

الخلاصة

إن الموقف المبدئى من هذه التعديلات هو رفضها من حيث التوقيت الذى يسبق الإصلاحات السياسية، ومن حيث الشكل الذى ينفرد به طرف واحد مطعون فى أغلبيته ليفصلها على مقاسه هو ومصالحه هو، وبالتالى عدم الإنجرار لمناقشة المواد والتفاصيل؛ لأننا بذلك ننحاز لأرضية طرف السلطة الذى سيصدر هذه التعديلات كما يشاء، وقد شرحنا أهم أغراضه غير السوية من هذه التعديلات.

الفصل السادس

إشكاليات الإصلاح السياسي والتغيير(*)

ثارت في الآونة الأخيرة موجة عالية من الحديث والعمل من أجل الإصلاح السياسي والديمقراطي في مصر، وأقول موجة عالية لأن الحديث والعمل من أجل الإصلاح والتغيير لم يتوقف طوال العقدين الماضيين على الأقل، وهي الفترة التي شاركنا فيها في هذا العمل. وهذا لاينفي أن هناك من عمل من أجلهما من قبل ذلك وطوال القرن الماضي على الأقل. والحقيقة في وجهة نظري أنني لا أستطيع أن أتحدث عن مضمون الإصلاح السياسي والديمقراطي أو التغيير قبل الحديث عن إشكاليات الإصلاح والتغيير، وسوف نتحدث فيما يلي عن بضع الإشكاليات التي طرحت في هذا الإطار .

١- إصلاح أم تغيير؟

فهناك من يطرح القضية على أنها إصلاح سياسي وديمقراطي يجب أن يشمل هذه النواحي و إصلاحها سواء على مستوى القوانين أو القرارات الإدارية أو الدستور نفسه، وهناك من يرى أن طرح الموضوع بهذا الشكل غير مناسب ويجب طرح قضية التغيير في كل هذه الأوضاع وليس إصلاحها بشكل جزئي، ولذلك الفريق الذي ينادي بهذا يتوجس خيفة من شعارات الإصلاح وينظر إليها بريبة. ورأيي أن المسافة بين التعبيرين ليست كبيرة كما يصورها البعض ويضعها في إطار الإشكالية، فالإصلاح الجزئي في هذه النواحي وتطوره سيصل في النهاية لإحداث تغيير وفق رؤية الفريق الثاني.

---

(١) نُشر هذا المقال في جريدة « المصري اليوم » بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ م.

٢ـ التغيير بإرادة داخلية أو بضغط خارجي

وهذه الإشكالية أصبح شعارها في الجدل «بيدي لا بيد عمرو»، وهي محصلة لأوضاع سياسية واجتماعية متدهورة، وأيضا محصلة لدخول أطراف دولية وبخاصة الإدارة الأمريكية الحالية والاتحاد الأوروبي، وأخيرا مجموعة الثمانية في هذا الملف، ملف الإصلاح السياسي و الديمقراطي والمناداة به وطرح مبادرات مختلفة حوله. والحقيقة أن دخول هذه الأطراف رفع من درجة حرارة الموضوع وجعل الحكومات العربية نفسها تتحدث عن أهمية الإصلاح وضرورته (لاحظ أن هذا الموقف غريب ـ لأنه من المسئول عن عدم حدوث الإصلاح ؟!) بعد أن كانت ترفض مجرد الحديث عن هذا الاسم والعنوان. ودخل فريقان أو ثلاثة للحديث عن هذه الإشكالية: فريق يئس تماما من أي فرصة للإصلاح بإرادة داخلية، وليس لديه أي حساسية في دخول طرف أجنبي، بل وأحيانا رحب بهذا الطرف في ذاك الموضوع. وفريق آخر يدعو للإصلاح ويحرص عليه لكن لديه حساسية من الناحية الوطنية ومن ناحية صدقية الطرف الأجنبي وبخاصة الإدارة الأمريكية فرفض دخول الطرف الأجنبي في هذا الملف مع حرصه وإلحاحه على الإصلاح. وفريق ثالث مرتبط بالسلطة بأشكال مختلفة رفض التدخل في الإصلاح من الخارج ولم يقم بأي جهد أو فكر أو عمل لتحريك ملف الإصلاح من الداخل. وأحيانا استفاد هذا الفريق الثالث من توظيف موقف الفريق الثاني. وبالرغم من أنني أضع نفسي في الفريق الثاني، فإن النقطة الحاسمة في هذا الأمر أن الإصلاح والتغيير لن يحدث إلا إذا كانت هناك قوى مجتمعية وسياسية وثقافية داخلية تعمل بجد له وتشكل ضغوطا حقيقة من الداخل. هذا مع أي افتراض في نوايا الطرف الخارجي بمعنى لو كان الطرف الخارجي له نوايا حسنة وصادقة في الإصلاح ـ مع أني أشك في ذلك ـ فلن يتحقق هذا الإصلاح إلا بجهد داخلي صادق وجاد ودؤوب وواع.

٣ـ الخصوصية الثقافية

والحقيقة أن هذه الإشكالية لا تخرج عن مضامين مواقف الفرقاء في

الإشكاليات السابقة. فكاتب هذه السطور من دعاة الخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية، لكن ذلك في مجال القيم الأخلاقية والثقافية التي تراعي هذه الخصوصية، وبالطبع ليس من بينها قيم الديمقراطية والحريات السياسية والتداول والتعددية والمواطنة والتسامح وقبول الآخر.....إلخ، حيث إن الفريق الثالث المرتبط بالسلطة أصبح يستعمل هذا الشعار ليس بفرضية المحافظة على الخصوصية ولكن لتعطيل الإصلاح السياسي والديمقراطي، حتى أصبحت الآن لا أطالب بالخصوصية في مجال الإصلاح حتى لا تستعمل ذريعة لتعطيل الإصلاح السياسي والديمقراطي.

٤- الإصلاح المتدرج والفوري

رابع هذه الإشكاليات هو هل يتم الإصلاح بشكل تدريجي أم فوري. فالبعض ينادي بأن الإصلاح قد تأخر كثيرا وأن دولا كانت تحسب في ركاب التخلف أكثر من بلادنا عمتها نعمة الديمقراطية الحقيقية والحريات السياسية، وهي دول لا تنتمي للعالم الأول في أوروبا وأمريكا الشمالية ولكنها في آسيا وإفريقيا السمراء- وهي حقيقة- ولذلك لا يوجد وقت لتأخير الإصلاح والتدرج فيه. وفريق آخر يرى أن واقع الأمر مهما كان لا يمكن إحداث تغيير وإصلاح حقيقي بغير خطوات متدرجة وجادة ومحددة وفق جدول زمني. وفريق ثالث مرتبط بالسلطة أيضًا يستخدم التدرج للهروب من استحقاقات الإصلاح، ولعلي أستشهد على هذا الفريق بندوة نظمناها في نقابة المهندسين عام ١٩٨٩ وكانت عن هذا الموضوع (تأخر الإصلاح السياسي)، شارك فيها كاتب مرموق كان في وقتها رئيس تحرير مجلة قومية، وذكر ردا على دعوات الإصلاح الفوري أن الشعب المصري لا يستطيع تقبل الديمقراطية مرة واحدة ويجب أن يتم إعطاؤه جرعات متدرجة حتى يستطيع أن يستوعبها. وقد رددت عليه في ذات الندوة بأن هذا المنطق الأبوي و الأستاذي والاستعلائي منطق مرفوض، إذ إن هناك أناسا في السلطة ينظرون إلى كل الشعب على أنه لا يفهم مصلحته ولا يستوعب جرعات الديمقراطية الكاملة، ومع ذلك فأنا موافق على فكرة التدرج بشرط أن تحددوا لنا (وخطابي كان له بوصفه جزءًا من السلطة) جدولا زمنيا لهذا التدرج وتقولوا لنا في خلال خمس أو عشر سنوات أو حتى عشرين عاما سنحصل على

الديمقراطية الكاملة من خلال هذا الجدول الزمني وتلك الخطوات المحددة ـ لاحظ عزيزي القارئ أن هذه الواقعة عمرها ١٥ عاما ولم تخط السلطة خطوة واحدة في هذا التدرج ـ وبالرغم من كل هذا ما زال رأيي كما هو أن الإصلاح يحتاج لخطوات متدرجة لكن جادة وعملية ووفق جدول زمني محدد.

٥ـ الإصلاح السياسي أولا أم الاقتصادي؟

بالتأكيد الواقع التاريخي في بلادنا وبلاد أخرى كثيرة أثبت أن أي إصلاح حقيقي سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي لن ينجح بغير إصلاح سياسي حقيقي، وعليه فيجب البدء أولا في الإصلاح السياسي الذي يضمن الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد في كل مناحي الإصلاح وبخاصة الاقتصادي.

٦ـ الأجندة ذات الأيديولوچية

وهذه هي الإشكالية الأخيرة في هذا المقال حيث يطرح كل تيار فكري وسياسي الإصلاح السياسي والديمقراطي من خلال أيديولوچيته السياسية والفكرية؛ فهذا يطرحها في إطار الرؤية الليبرالية الغربية، وذاك في إطار الرؤية الماركسية، ثالث في إطار الرؤية القومية. ورابع في إطار الرؤية الإسلامية. والحقيقة أننا بحاجة ملحة للإصلاح المجمع عليه من كل هذه الرؤى، ويجمع بين كل التيارات بغير أيديولوچية سياسية معينة، لأنها مشتركات للجميع فلا خلاف على الديمقراطية والتعددية والحريات واحترام حقوق الإنسان واحترام القانون والمساواة أمام القانون والتداول والمساواة بين المواطنين وبين الرجل والمرأة.... إلخ. فهذه قيم ديمقراطية مشتركة نحن بحاجة إليها قبل الأيديولوچية التي هي حق واختيار كل إنسان حسب اقتناعاته.

❑ إرادة التغيير(*)

كانت ـ ولا زالت ـ قضية التغيير قضية محورية فى حياة الأمم والشعوب والجماعات

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون الإلكترونية اليومية بتاريخ ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٥

والأفراد، وهى قضية تم تداولها من زوايا كثيرة، وأيضا من كل التيارات الفكرية والثقافية والسياسية.

وحيث إن التعددية تتحقق بوجود تيارات فكرية وسياسية مختلفة، فهى تتحقق أيضا بتعددية الرؤية داخل التيار الإسلامى الواسع، ويظهر ذلك جليا فى قضية التغيير، فمن الحركات الإسلامية من يؤمن بالتغيير التحتى، أى على مستوى القواعد والبشر والناس، ومنهم من يؤمن بالتغيير الفوقى، أى الأنظمة الحاكمة ورأس الهرم، ومنهم من يؤمن بالتغيير السلمى، ومنهم من يؤمن بالتغيير بالقوة، بل وداخل كل خط فكرى من هذه الخطوط تعددية فى كيفية تحقيق هذا التغيير سواء كان سلميا أو عنيفًا.

وكنا ونحن طلاب حركيون فى الحركة الطلابية الإسلامية فى نهاية السبعينات من القرن الماضى منشغلين كثيرا أيضا بقضية التغيير، وحيث كنا فى أعمار صغيرة من (١٩ سنة حتى ٢٤ سنة) فدائما ما كنا نسأل العلماء والدعاة والشيوخ من رموز هذه الفترة، وكنا نسمع إجابات عديدة كثيرة الحيرة والالتباس، لكننى على المستوى الشخصى ومعى إخوة كُثر كانت هناك إجابات بقيت فى نفوسنا حتى الآن، وخاصة تلك التى تستشهد بالآيات القرآنية فى مكانها الصحيح، وكذلك بفعل النبى ﷺ، وخاصة قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١٢] فكانت تؤكد على أن التغيير الحقيقى يبدأ بتغيير النفس على المستوى الفردى وعلى المستوى الجماعى، فهى ليست دعوة انعزالية صوفية تهتم فقط بتزكية النفس على المستوى الفردى وفقط، ولكنها دعوة تهتم أيضا بالتغيير الجماعى على مستوى الجماعات والأمم؛ لأن النص يتحدث عن التغيير فى «قوم» ويتحدث عن تغيير «أنفسهم» بصيغة الجمع وليس نفسًا واحدة.

فكل حركات الدنيا ـ والإسلامية منها ـ هى حركات تغيير فردى وجماعى فى آن واحد، وكل هذه التجارب أمام أعيننا نتعلم منها ونستفيد، فكثير منها أخفق فى تحقيق التغيير المنشود، وقليل ما هم من استطاع أن يحقق التغيير، فنحن نحتاج لرؤية وتحليل هذه الخبرات والتجارب الإنسانية التى اجتهدت فى تحقيق التغيير، وهذه التجارب ليست فقط التجارب الإسلامية؛ لأننا نقف على نفس الأرضية الإسلامية، ولكن يجب أن ندرس كل تجارب التغيير الإنسانية لنتعلم منها، وشعارنا فى ذلك حديث النبى ﷺ

«الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو أحق الناس بها» ولو نظرنا لحالنا ـ نحن العرب والمسلمين ـ لوجدنا أنفسنا الآن فى ذيل الركب، وفى آخر الأمم والشعوب من حيث كل نواحى التقدم والحضارة والاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . . . إلخ .

وعليه فنحن فى أمَسِّ الحاجة للتغيير لأسباب دينية وأخلاقية وسياسية واقتصادية واجتماعية .

ولأن تخلفنا بعد تحضر، وتؤخرنا بعد تقدم يصطدم بإيماننا الذى ندعيه ويصطدم بمصالحنا الحياتية ويصطدم بحاجة البشرية لهذا الدور المشرق بالرسالات السماوية والتى خاتهما رسالة خير البشر محمد ﷺ .

* * *

❑ شروط التغيير (*)

تحدثنا فى المرة السابقة عن قضية التغيير ومدى أهميتها لنا كعرب ومسلمين، ومدى حاجتنا إليها .

واليوم نستكمل هذا الحديث، حيث إن التغيير المطلوب يحتاج لأمور كثيرة منها وضوح الرؤية لما هو مطلوب تغييره، وأى شىء نريد من هذا التغيير، وخاصة أننا أمة تعيش الآن عالة على الأمم، وأذكر ذات مرة وقد سبق أن أشرت فى الحديث الماضى إلى أننا كنا ونحن طلاب فى الجامعة فى أواخر السبعينات من القرن الماضى نسأل العلماء والشيوخ، ومنهم ذات مرة فضيلة الشيخ محمد الغزالى «رحمه الله» وكنا نسير بجواره فى شوارع المنيا فى صعيد مصر مجموعة منا ومعنا أخ هو المهندس / محيى الدين عيسى يلبس نظارة نظر ويسحب دراجة عادية ونحن نسير على أقدامنا لنوصل الشيخ إلى محطة القطار، وكان سؤالنا عن التغيير والأولويات فيه، فسأل الشيخ «رحمه الله» الأخ محيى الدين عيسى: ما ماركة «شمبر» النظارة التى تلبسها؟ فأجاب إيطالى. وما ماركة الدراجة التى تسحبها؟ قال «هندية» أى من الهند. وما ماركة القميص والبنطلون الذى ترتديهم؟ فذكر أيضا اسم البلد الذى استورد منه، فقال: ألا ترون معى أننا أمة نعيش عالة على الأمم وأغلب ما نلبسه ونستعمله صنع فى بلاد أخرى ونحن كدنا لا

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون الإلكترونية اليومية ١/ ٨/ ٢٠٠٥ .

نصنع شيئًا!! قلنا: نعم فقال هذه قضية أساسية للتغيير أن نتحول من أمة مستهلكة إلى أمة منتجة لو نبدأ بأنتاج ما نأكل ونلبس مما نصنع، وهو الشعار الذى دعا إليه مفكر إسلامى عميق هو الدكتور سيد دسوقى كفكر إسلامى تنموى وهو شعار «يجب أن نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع» وهو كما نرى ما زال شعارا بعيد المنال. بل تخلفت هذه الأمة على مستوى التزامها بالقيم الإيجابية فى العمل والإنتاج. فنحن أقل الشعوب إنتاجا والبعض يتفاخر أو يسخر فى آن واحد من إحصائية أن كثيراً من الموظفين الحكوميين فى مصر يعمل ٢٧ دقيقة فى اليوم. ناهيك عن الإتقان الذى غاب، وهو جزء من قيمنا الدينية «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه» كذلك العمل بروح الفريق لم نعد نعرفها وحلت الأنا مكان نحن قولا وفعلا. فضعفت الأمة من كل نواحيها حتى بات الخطر يداهمها من كل صوب وحدب، مرة بالاحتلال العسكرى، وأخرى بالتغريب الثقافى والأخلاقى. وثالثة بالتراجع الإنتاجى المخيف، وانتهى بتدهور الأحوال المعيشية الاقتصادية، مع طغيان الفساد والقمع والاستبداد. لهذا نحن فى أشد الحاجة لتغيير كل هذه الأوضاع. والتغيير أساسه «إرادة» وهى كلمة السر والبداية الحقيقية للتغيير، فيجب أن تتوفر هذه الإرادة فى نفس الشخص الذى يريد التغيير، وهذه الإرادة هى الوقود الذى يلهب كافة البشر ويثير إبداعاتهم. وتتفشى هذه الإرادة حولهم وفيمن يؤثرون فيهم، حتى تلهب هممهم لإحداث التغيير. وإرادة التغيير حين تتوفر فى البشر تكون طاقتهم النفسية طاقة هائله، ولا يستقل أحد بإرادة التغيير لديه؛ لأن الأمم والشعوب والحضارات والممالك بل ورسالات السماء بدأت بشخص واحد وهو النبى مع فارق الوحى والعصمة وتوفيق الله ولا شك. لكن كل حركات التغيير الكبرى بدأت بفرد لديه هذه الإرادة. وجمع حوله قوم تملكتهم نفس الإرادة حتى سارت فى شعوبهم وأممهم. ويكفينا مثال أصحاب النبى محمد ﷺ الذين كانوا رعاة للغنم فأصبحوا بفضل الله وبهذه الدعوة الكريمة وبهذه الإرادة القوية قادة للأمم. فهيا بنا جميعا نستلهم إرادة التغيير من هؤلاء وغيرهم من كل تجارب البشر فى إحداث التغيير على المستوى الشخصى وعلى مستوى الأمة نحو غد أفضل بإذن الله.

* * *

❑ ثقافة الخوف عند المصريين(*)

تنتشر بين الشعوب ثقافات متعددة لها مصادر ـ أيضًا ـ متعددة، من هذه الثقافات ما هو إيجابى، وهو كل ما يحافظ على قيم إيجابية ويتبناها، ومنها أيضًا ما هو سلبى هو ما يكرس القيم السلبية، وخاصة القيم الجماعية للأمم والشعوب.

ولعل من أبرز الثقافات السلبية عند المصريين هى ثقافة «الخوف»، وهى نتاج سلسلة طويلة وتاريخية من القمع والقهر من الحكام والسلاطين على الشعوب، وخاصة على المجموعات الحية فى هذه الشعوب؛ حتى تنقل القهر والخوف إلى المساحة الأكبر من البشر، وإذا نظرنا إلى الخمسين عامًا الماضية على الأقل ستجد هذا الخوف له آثار ومعالم واضحة، وإن كان فى فترات أكثر من فترات أخرى، لكنه ظل ثابتًا ومتأصلاً لدى شريحة كبيرة من المصريين، ولايخرق هذه القاعدة أن هناك طوال الوقت شجعان يرفضون ثقافة الخوف ويتحدون الظلم والجبروت، لكنهم ظلوا أقلية يصلح أن يُطلق عليها الاستثناء الذى لا يغير القاعدة، ويتجلى خوف المصريين من التعبير عن رأيهم بحرية فى الأمور السياسية، وفى كل ما يتعلق بالسلطة؛ مما أوجد خطابين لدى كثير منهم: خطاب نفاقى يدَّعى فيه موافقته على السياسيات القائمة وعلى الحكام ورموزهم إذا كان غير مطمئن لمن يتحدث إليه، وخطاب آخر صريح يُعبر فيه عن مرارته إذا اطمئن لم يتحدث إليه، وهذه أوضح صورة للخوف.

كما أن من مظاهر الخوف وثقافته عند المصريين فى الفترة الأخيرة عزوفهم عن الاشتراك فى العمل السياسى سواء الانضمام للأحزاب أو الذهاب للتصويت فى أى انتخابات عامة (وخاصة الاستفتاءات وانتخابات البرلمان والمحليات) إلى مستوى متدن جدًا من المشاركة، وبالطبع من هذه المظاهر الواضحة عدم الاشتراك فى أى مظاهرات أو اعتصامات أو إضرابات خشية أهل السلطة والسلطان.

والغريب فى هذه الثقافة (ثقافة الخوف) تبريراتها التى يسوقها المتشبعون بها من خشيته على رزقه أو عمره أو أولاده، وبالطبع هذا الأمر غريب؛ لأن هذا الشعب متدين بالفطرة، ومظاهر التدين واضحة فيه، لكن هذه المقولة تصتدم بمعانى التدين الصحيح حيث إن المؤمن الصحيح يدرك أن الأجل بيد الله وأن العمر مكتوب ولا

(*) نشرت هذه المقالة فى جريدة المصريون بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٥.

يستطيع أى مخلوق مهما كان أن يقدم هذا الأجل أو يؤخره ولو لساعة واحده، كما أن الرزق مكتوب وبيد الله، ويحفظ الكثير من هؤلاء البسطاء معظم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة التى تؤكد على ذلك، لكنها لم تستقر فى نفسه حقيقة وإلا ما كان هذا الخوف بهذا الشكل قد تملك فيه.

ولم تعد تقتصر الآثار السلبية للخوف فقط عند جرحها للإيمان الصحيح، ولكنها وصلت إلى الأضرار المادية من تدهور أحوال الناس حتى فى لقمة العيش والعيش الكريم، فالرزق صار أضيق مع الخوف، والإهانة حلت محل الكرامة، وضياع الحقوق بات هو الأصل.

فما الذى جنته هذه الثقافة المدمرة غير الخراب والضيق والضنك، وقبل كل هذا وبعده جرحها للإيمان الصحيح.

وعليه لا سبيل لهذه الأمة وهذا الشعب من أن يتخلص من هذا الخوف الذى صار كما قال أحد الأصدقاء مثل طبقات الجيولوجيا لدى المصريين، وهذا واجب النخب المثقفة والمتدينة والمؤثرة فى المصريين جميعًا أن تقودهم للتحرر من الخوف ومن ثقافته. والتمرد على الظلم والقهر والقمع وأخذ زمام المبادرة من جديد حتى يتحول الحكام من آلهة أو أنصاف آلهة إلى وكلاء عند الأمة وخدام لها يستمدون قوتهم من رضاء هذا الشعب عنهم، وتزول هذه القوة بتغير رأى الشعب فيهم، عند هذه اللحظة سنرى شعبًا غير الذى نراه وأمة غير هذه الأمة، سلوكها الشجاعة وشيمتها الإباء، تتخلص من أمراضها جميعًا ومنها الفقر والتخلف، وستقود الأمة كلها بل الدنيا كلها نحو الاستقرار الحقيقى والتعاون البناء، وستحقق هذا بإذن الله بالاستعانة بالله أولاً. والعودة إليه وبالأخذ بالأسباب أسباب القوة والعزة وإرادة التغيير والتحدى، وعندها نقول لثقافة الخوف وداعًا بغير رجعة.

***

❑ الإصلاح السياسى والتغيير - رؤية مستقبلية(*)

جرت فى النهر مياه كثيرة فى الفترة الأخيرة (ذلك النهر هو نهر الإصلاح السياسى

(*) نشرت هذه المقالة فى مجلة «المحيط الثقافى» فى ١/٨/٢٠٠٥.

والتغيير) وأصبح الحديث مختلطًا بين الحديث الجاد والحديث اللاهى، بين القاصدين التغيير السياسى والإصلاح وبين المناورين بهذا الملف إضاعة للوقت وضحكًا على الذقون . . . ، حتى بات الحديث لكثرته أحيانا يصيب المرء بالملل ويتطلب ـ وخاصة من المثقفين والناشطين ـ فعلاً لا قولاً فهذا الوطن (مصر) وتلك الأمة (العربية) وهذه الدائرة (الإسلامية) كثُر فيها الكلام وقل فيها العمل والإنتاج، على كل حال حتى لا نستطرد فى المقدمات فسأحاول أن أعبر عن وجهة نظر مهتم بالشأن العام وعلى أرضية فكرية وسياسية (إسلامية) أن أشارك فى التعبيرعن هذه الرؤية لهذا الملف الهام.

لقد استعملت النخبة السياسية طوال العقدين المنصرمين تعبير الإصلاح فى شكلين أساسيين، الأول الإصلاح الاقتصادى وقُصد به التحول إلى اقتصاديات السوق، والثانى الإصلاح السياسى وسيطر على خطاب النخبة الحاكمة أولوية الإصلاح الاقتصادى على الإصلاح السياسى، وأجلت الأخير إلى أجل غير مسمى، وساعدها على ذلك تفجر ملف العنف والإرهاب الذى انفجر فى وجه السلطة والمجتمع فى موجة غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث كله منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم حتى قرب نهايته، وكانت آخر فصول هذا المشهد الدامى هو مذبحة الأقصر الشهيرة فى نهاية عام ١٩٩٧ .

وقبلت النخبة السياسية والثقافية راضية أو مكرهة بشكل عملى هذا الإرجاء والتأجيل، بالرغم من استمرار جزء كبير من الأحزاب والقوى السياسية والأفراد فى السعى نحو الإصلاح السياسى والتغيير المنشود، وكان محور التحرك لهذه القوى هو نحو إصلاح نظام الانتخابات سواء قانون مباشرة الحقوق السياسية، أو تنقية جداول الناخبين، أو نظام الانتخاب بالقائمة أو بالفردى، وإشراف القضاة، وبذلت فى ذلك جهود غير منكورة، كان أهمها مؤتمر أحزاب المعارضة فى عابدين عام ١٩٨٧، ثم مقاطعة معظم هذه الأحزاب لانتخابات عام ١٩٩٠ .

ثم تطور الوضع فى منتصف التسعينات نحو الإصلاح السياسى الشامل الذى يشمل تغيير أجزاء كبيرة فى الدستور، أو إصدار دستور جديد، وجرت فى ذلك أيضا محاولات كثيرة، أهمها لجنة إعداد وثيقة الوفاق الوطنى التى انبثقت عن مؤتمر النقابات المهنية للحريات والمجتمع المدنى عُقد عام ١٩٩٤، والتى شرُفت بأن كنت فى

وقتها مقرر لجنة التنسيق بين النقابات المهنية المصرية المنظمة لهذا المؤتمر. وعملت هذه اللجنة ـ التى جمعت كل ألوان الطيف السياسى والفكرى ـ لمدة ما يقرب من عام خلال عام ١٩٩٥ حتى قرب نهايته، وقبل الانتخابات البرلمانية؛ حيث تعثر الاتفاق فى اللحظات الأخيرة.

ثم محاولات كثيرة للإصلاح من لجنة الأحزاب والقوى السياسية السباعية، ثم محاولة أخرى عام ٢٠٠٠ شارك فيها عدد كبير من المثقفين و السياسيين نظمها مركز القاهرة لحقوق الإنسان . . . إلخ.

ثم استغرق الحركة الوطنية المصرية التفاعل مع انتفاضة الأقصى التى اندلعت فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، واستمر التفاعل معها حتى اندلاع الحرب الأنجلو أمريكية على العراق واحتلاله، والتى وقفت فيه أيضا معظم النخب السياسية الوطنية ضد هذا العدوان والاحتلال للعراق، وتضامنت مع الشعب العراقى فى أشكال عدة من بيانات ومؤتمرات وتظاهرات، ثم دار حوار عميق بين قطاع مهم من الجيل الوسيط فى الحياة السياسية المصرية، عن أن قضية التغيير السياسى والإصلاح الديمقراطى قد تراجعت قليلا فى السنوات الأخيرة (سنوات دعم الانتفاضة ورفض العدوان على العراق) وأن هذه القضايا الخارجية التى وقفت فيها مصر (الدولة والسلطة) مواقف متخاذلة إن لم تكن متواطئة، بالإضافة لكل مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تدهور مستوى المعيشة والخدمات وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية ونهب أموال البنوك. . . إلخ لن تحل إلا بإصلاح سياسى أو تغيير سياسى حقيقى فقادت بعد حوار عميق بين مجموعة من قيادات الجيل الوسيط فى الحركة السياسية المصرية فى شهر نوفمبر عام ٢٠٠٣ اقتراحًا بتنشيط الحركة السياسية المصرية فى اتجاه التغيير السياسى والديمقراطى؛ لأنه المدخل لتحسين موقف مصر الداخلى والخارجى معًا.

وحيث إن الإصلاح الاقتصادى الذى تبنته السلطة فى مصر طوال الفترة الماضية ـ وأرجأت بسببه أى إصلاح سياسى أو ديمقراطى ـ قد فشل فشلاً ذريعًا، وبسبب غياب الإصلاح السياسى انتشر الفساد «وغابت المسئولية والشفافية والمحاسبة» ولذلك اجتمعت كل هذه الظروف لتفجر بركان الغضب الشعبى النخبوى المصرى من غياب الإصلاح السياسى والديمقراطى المحقق لتغيير سياسى حقيقى.

ولعل هذه الأسباب المتقدمة هى التى دفعت قطاعًا من الجيل الوسيط فى الحركة السياسية والثقافية المصرية لإطلاق الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) ثم تبعتها تجمعات أخرى وحركات أخرى فى نفس الاتجاه.

● الأوضاع المطلوب تغييرها

لعل هذا السؤال يتبادر إلى الذهن الآن، ما هى الأوضاع المطلوب تغييرها؟ والإجابة سهلة لكل راصد ومتابع للشأن السياسى المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية، فلا يمكن تخيل حيوية سياسية بغير تعددية حقيقية، فتجربة تكوين الأحزاب مقيدة بقيود شديدة تضعها مجموعة صغيرة فى السلطة، وتُخرج هذا القرار من خلال لجنة تسمى لجنة شئون الاحزاب تابعة لمجلس الشورى، كل أعضائها تقريبا أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم بشكل رسمى (٣ وزراء) أو غير رسمى (باقى الأعضاء) ـ وهذه المنح لرخصة الحزب ضاقت حتى أصبحت رخصة لشخص محدد بعينه هو رئيس الحزب الذى حصل على الرخصة فإذا تغير هذا الرئيس ولو بشكل ديمقراطى داخل الحزب أو بالوفاة تتدخل السلطة بأشكال مختلفة لوقف هذا الحزب أو تجميد أو طلب حله . . . إلخ فأصبحت رخصة الأحزاب هى رخصة لشخص، وهو وضع يخالف فكرة الحزب؛ أى جماعة من البشر يجتمعون حول أفكار وبرامج وأساليب عمل ديمقراطى سلمى . . . إلخ.

حتى تحول رؤساء الأحزاب (فى أغلبهم) لأسد جسور يدافع عن بقاء الحزب بهذا الشكل الديكورى خشية تجميده أو حله مثل الآخرين، فلم تعد معظم الأحزاب مستأنسه فقط بل اقتربت من الموت السياسى حتى صار تعبير موت السياسة له ما يبرره. وبالطبع شارك السلطة فى هذا الفعل الخاطئ معظم رؤساء الأحزاب ومجموعة صغيرة متنفذة فى كل حزب استأثروا بالسلطة وغابت الديمقراطية والتداول بين قيادات الحزب كأحد أوجه الممارسة لدى السلطة الحاكمة.

حدث ذلك فى الوقت الذى ترفض فيه السلطة منح ترخيص لأى حزب جاد وتحجب قوى وتجمعات مؤثرة عن الشرعية القانونية، وفى نفس الوقت تعطى رخصًا لأحزاب وأشخاص مجهولين (منهم من يقرأ الكف) حتى تتحجج بوجود أحزاب

كثيرة (وصل عددها الآن حوالى ٢٠ حزبًا) حتى تعطل الأحزاب الجادة وتستخدم هذه الأحزاب عند اللزوم لتصبح شكلاً ديكوريًا مثل ما حدث مؤخرًا فى الحوار الوطنى حينما غابت الأحزاب الثلاثة الكبيرة والحقيقية (الوفد ـ الناصرى ـ التجمع) فاستخدمت السلطة أن هناك ١٥ حزبًا يوافق على ما تريده ممثلة فى حزبها أى الحزب الوطنى. والأدهى من ذلك والأمر أن السلطة حاصرت الأحزاب فى مقراتها (الضيقة فى أغلب الأحيان) ومنعتها من أى نشاط فعال وخاصة فى الاتصال بالجماهير وتنظيمها فالتزمت الأحزاب بهذا المنع غير القانونى ـ فى حين أن الجماعات غير المرخص لها والتى لا تلتزم بالقانون نجحت فى تجنيد أعضاء كثر بعيدًا عن قيود القانون وقيود السلطة، فأصبحت الأحزاب القانونية ضامرة لالتزامها بهذه القيود والجماعات غير القانونية قوية لعدم التزامها بهذه القيود (القانونية منها وغير القانونية) ـ فأصبح الجميع فى مأزق، السلطة التى تريد الاستئثار وأحزاب المعارضة التى قبلت بهذا الوضع وتكيفت معه واستخدمت ما عُرف بسياسة الأسقف المنخفضة (أى المنخفضة عن الحقوق القانونية والدستورية والراضية بالمنح والعطايا من السلطة).

ومن ناحية حرية إصدار الصحف ما زالت القيود عليها كبيرة، بالرغم من نجاح بعض رجال الأعمال فى إصدار صحف مستقلة، فما زالت تيارات ومجموعات تمنع من الحصول على ترخيص، ويكفى التدليل على ذلك ما حدث من منع جريدة الكرامة وكذلك ما تقدمنا به نحن مع مجموعة من كافة التيارات باسم جريدة «المستقبل» من عام ١٩٩٧ حتى الآن لم يصدر قرار بالقبول أو الرفض.

كما أن القيود على إنشاء محطات أرضية أوفضائية تلفزيونية مصرية من داخل مصر ما زالت كبيرة ومعوقة.

وفيما يتعلق بحرية الانتخابات وهى محور مهم فى صياغة أى نظام ديمقراطى ما زالت يد السلطة تسيطر على العملية الانتخابية، وتتراوح تصرفاتها فى خطوات من المناورة، وليست فعلا جادة لإصلاح العملية الانتخابية فما زالت كشوف الناخبين يتم العبث بها وتوزيع اللجان وتحديد الدوائر، ثم تقسيم الدائرة الانتخابية حسب نفوذ مرشحى السلطة وليس حسب التقسيم الإدارى للحى أو المدينة أو المركز فى تشكيل غريب لمعظم دوائر الجمهورية، وما زال الحزب الحاكم (الحزب الوطنى) يحتكر الرموز

الانتخابية الأولى فى قائمة الرموز (الهلال والجمل) ويحتكر وسائل الإعلام القومية المؤثرة (الإذاعة والتلفزيون والصحف القومية) ويستغل كل إدارات الدولة للترغيب والترهيب (المحليات والبلديات والهيئات بكل أنواعها) ويستغل مقراتها فى الدعاية الانتخابية، فى حين يمنع ذلك عن أى مرشح مستقل أو معارض.

وتراجع الإشراف القضائى على الانتخابات بعد أن قبلت السلطة بالإشراف الكامل على كل اللجان فى انتخابات عام ٢٠٠٠ للبرلمان (وإن كان محصورا داخل البرلمان) منعت قوات الأمن مؤيدى مرشحى المعارضة والمستقلين من الوصول إلى كثير من اللجان، ومع ذلك تراجع الأمر فى التعديلات الأخيرة سواء فى انتخابات الرئاسة المقررة فى سبتمبر المقبل أو الانتخابات البرلمانية لتكون العملية الانتخابية فى يوم واحد، بعد أن كانت على ثلاث مراحل فى ثلاثة أيام ليتسنى لعدد القضاة حوالى ٨٠٠٠ قاض أن يشرفوا على اللجان بعد ضمها إلى ٢٢٠٠٠ لجنة، فقد أصبحت اللجان الآن ٤٥٠٠٠ لجنة تقريبًا، ولن يشرف القضاة على كل لجنة كما كان فى السابق، ولكن على اللجان العامة فقط التى تضم العديد من اللجان، وبالتالى حتى السيطرة المحدودة للقضاة على داخل اللجنة الصغيرة تم إضاعته، وبالتالى أى انتخابات قادمة فهى مطعون فى مشروعيتها وفى تمثيلها الحقيقى لإرادة الناخبين، وماحدث فى استفتاء ٢٥ مايو الماضى حول تعديلات المادة ٧٦ من الدستور ليس ببعيد، وما ورد فى تقرير نادى القضاة من التلاعب الخطير لهو أبلغ دليل على فساد العملية الانتخابية التى هى مدخل أى مشروعية سياسية من أى نوع. ولو واصلنا فى مناقشة السلطة القضائية فهى لها شقان: شق متعلق بتحقيق العدل والتوازن بين السلطات بشكل حقيقى وليس صوريا، وهو ما يستدعى وجوب تغيير الوضع الحالى الذى ينتقص كثيرا من استقلال القضاء والتى حددها القضاة بأنفسهم فى مؤتمر العدالة الأول (والأخير حتى الآن) عام ١٩٨٦ والذى طالبوا فيها باستقلال ميزانية القضاء عن ميزانية الحكومة وعن وزير العدل، وأن تتبع المجلس الأعلى للقضاء بشرط تشكيله عن طريق الانتخاب وليس بالتعيين كما هو الآن.

الأمر الثانى المطلوب تغييره هو إبعاد التفتيش القضائى عن وزارة العدل وإلحاقة بالمجلس الأعلى للقضاء(المنتخب)

الأمر الثالث تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية عن طريق المجلس الأعلى للقضاء أو انتخابهم وليس تعيينهم عن طريق وزير العدل كما هو الحال الآن.

الأمر الرابع استقلال النيابة عن وزارة العدل كإحدى جهات تحقيق العدالة والقضاء وتبعيتها أيضا لمجلس القضاء الأعلى (المنتخب).

وهى أمور صاغها القضاة أنفسهم فى مشروع قانون السلطة القضائية الجديد (المقترح من نادى القضاة).

والشق الثانى المتعلق بالقضاة هو إشرافهم على العملية الانتخابية إشرافا كاملا وحقيقيا، بدءًا من إعداد كشوف الناخبين وتحديد الدوائر وفتح باب الترشيح وعملية الدعاية والسيطرة على اللجان الانتخابية كلها وليست اللجان العامة فقط داخلها وخارجها حتى الفرز وإعلان النتائج، وهو ما يستدعى تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية سواء القديم أو الذى جرى تعديله منذ أيام، وتم تجاهل مطالب القضاة المتمثلة فى هذين المطلبين مطلب استقلال القضاة بإصدار قانون السلطة القضائية المقترح من نادى القضاة، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليضمن إشراف القضاة إشرافا كاملا كما ذكرنا وهو المطلب المشروع الذى تبناه أكثر من خمسة آلاف قاض فى جمعية عمومية غير مسبوقة لنادى القضاة بالقاهرة يوم الجمعة ١٣ مايو الماضى.

كما يستلزم استكمال قواعد العدل إلغاء كافة المحاكم الاستثنائية من محاكم عسكرية ومحاكم أمن دولة طوارئ وغيرها، والعودة إلى القاضى الطبيعى لكل المواطنين وخاصة المدنيين (أى غير العسكريين).

كما أن حالة الطوارئ المعلنة منذ أكتوبر عام ١٩٨١ حتى الآن يجب إلغاؤها؛ فهى قيد حقيقى على كل الحريات السياسية وغيرها، وهى تعطل بشكل كبير معظم بنود الدستور ومعظم القوانين الأخرى.

كما يجب الإفراج عن كل المعتقلين بغير حكم قضائى والإفراج عمن قضى عقوبته ولم يفرج عنه.

كذلك وقف كافة أشكال التعذيب والضغط فى السجون وأقسام الشرطة والأماكن الأمنية المختلفة واحترام كافة حقوق الإنسان.

● المستقبل الذى نسعى إليه

فى ظل ما سبق من تعريف للأوضاع المطلوب تغييرها يمكننا حصر المطالب

الديمقراطية لتحقيق التغيير والإصلاح السياسى والديمقراطى لصناعة مستقبل ديمقراطى مشرق لمصر يقود المنطقة كلها إلى هذا المستقبل.

أولا: فى مجال الحريات السياسية

١ ـ وجوب إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجماعات والجمعيات التى تقبل بالدستور والقانون وأساليب العمل السياسى والديمقراطى، وتقبل بالتعددية والتداول وتقبل بالالتزام بقواعد العمل الديمقراطى السلمى جميعًا.

٢ ـ إطلاق حرية التجمع والتظاهر والإضراب السلمى وكافة أشكال التعبير السياسى السلمى.

٣ ـ إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والقوانين سيئة السمعة، ومنها إلغاء حالة الطوارئ والقانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته الخاص بالنقابات المهنية . . . وغيرها.

٤ ـ إطلاق حرية وسائل الإعلام من تملك وإدارة، ووضع نظام حقيقى يعبر عن الشعب لإدارة الصحف والمؤسسات القومية ومنها الإذاعة والتلفزيون بواسطة هيئة مستقلة حقيقية على غرار هيئة BBC البريطانية.

٥ ـ رفع القيود عن النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية والنوادى الرياضية والاجتماعية بكافة أشكالها.

ثانيا: فى مجال العملية الانتخابية

١ ـ وجوب تنقية جداول الناخبين واستخدام الرقم القومى فى ذلك.

٢ ـ وجود تعديل القوانين المنظمة لكافة أشكال العملية الانتخابية بشكل ديمقراطى حقيقى سواء انتخابات الرئاسة أو البرلمان أو المحليات.

٣ ـ تعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية لكى تضمن إشراف القضاة إشرافا كاملا على كل مراحل العملية الانتخابية.

٤ ـ تنظيم استخدام وسائل الإعلام القومية المملوكة للشعب (مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف القومية والمجلات وغيرها) بحيث تضمن تعبيراً عن كل مكونات الشعب المصرى طوال العام عامة وفى فترات الانتخابات خاصة.

ثالثاً: السلطة القضائية

١ ـ وجوب الإسراع فى الاستجابة لمطالب القضاة فى جمعيتهم العمومية غير العادية التى عُقدت يوم ١٣ / ٥ / ٢٠٠٥ بإصدار قانون السلطة القضائية المقترح من ناديهم دون تعديل أو تغيير.

٢ ـ تعديل قوانين مباشرة الحقوق الساسية لإشراف القضاة إشرافا كاملا على العملية الانتخابية (انتخابات الرئاسة ـ الاستفتاءات ـ انتخابات مجلس الشعب والشورى ـ البلديات والمحليات).

● كيف يتم ذلك؟

لن تتم عملية التحول الديمقراطى الحقيقى إلا بوجود حكومة انتقالية تمثل كل التيارات السياسية لإدارة مرحلة انتقالية من سنتين إلى ثلاث سنوات يتم فيها الآتى:

١ ـ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجماعات والجمعيات وفق الضوابط السابق ذكرها، ووضع القيود عن الأحزاب القائمة. تحول فيها جميعا بناء أنفسها وضم عضوية لها حتى يحدث توازن فى قوى المجتمع بين مختلف التيارات والأحزاب.

٢ ـ تكون مهمة هذه الحكومة الانتقالية إتاحة حرية التغيير والتظاهر والحق المتساوى فى وسائل الإعلام المملوكة للشعب بشكب مستقل ومتوازن.

٣ ـ تقوم هذه الحكومة بإعداد وتصويب كل الخطوات المطلوبة لتنقية وضبط العملية الانتخابية، من تعديل القوانين المقترحة وتنقية الجداول وإعادة توزيع الدوائر.

٤ ـ تطرح على الرأى العام مناقشة قضية تعديل الدستور كله فى نقاش عميق ينتهى بإجراء انتخابات حرة بإشراف قضائى كامل، ولا مانع من وجود رقابة دولية مثل بقية دول العالم الحر.

٥ ـ هذه الانتخابات تجرى لاختيار برلمان جديد يشكل حكومة منتخبة من البرلمان، وكذلك اختيار هيئة تأسيسية تكون مهمتها صياغة الدستور الجديد بعد نقاش معمق فى الرأى العام بكل مستوياته.